

مرشد المعلم

الاقتصاد والمجتمع في الدولة الديمقراطية: دولة الرفاه

الأساس المنطقي:

خطاب الحقوق هو خطاب دينامي. نقطة انطلاق المنهج التعليمي وأهداف التدريس التي اشتقت منه شكلاً مصدر هذه الحقوق. إن كون الحقوق الاجتماعية متعلقة بخطوات تبادر إليها الدولة، أي أنه يتم منحها، موجود في مركز الخطاب، لذلك تم التأكيد على الجدل النظري الدائر، على ما يبدو، بالنسبة لالتزام الدولة الديمقراطية بتطبيق هذه الحقوق.

لا يمكننا أن نتحدث عن الدولة الديمقراطية العصرية دون أن نعرف مصطلح "دولة رفاه" ودون أن ندرك مكانته في الحيز الديمقراطي.

لقد أدت جميع الدول الديمقراطية، بدرجة أو بأخرى، دوراً في المجال الاقتصادي – الاجتماعي في الدولة. في إطار هذا الدور تعتبر الدول نفسها مسؤولة عن ضمان خدمات اجتماعية مختلفة، خدمات اجتماعية تضمن تطبيق الحقوق الاجتماعية للفرد. يتمحور النقاش الحقيقي في الوقت الراهن حول الجانب العملي لمدى منح الحقوق ومستوى الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وليس حول جوهر دور الدولة في منح هذه الحقوق.

لكي نتمكن من فهم المعنى العميق لدولة الرفاه، يتعين علينا أن نضمن أن تكون العلاقة بين وجهات النظر الاجتماعية – الاقتصادية والحقوق الاجتماعية التي تسمح بوجود النظام الديمقراطي مفهومة للتلميذ¹.

مادة رئيسية: جوني غال – دولة الرفاه- ص 228 - 232. ملف مرفق.

أ. أهداف التدريس

أهداف التدريس – دولة الرفاه

- ✓ يتعرف التلاميذ على مصطلح "دولة رفاه".
- ✓ يدرك التلاميذ أنه في الوقت الراهن جميع الدول الديمقراطية هي دول رفاه. الفرق بينها هو في مستوى الرفاه الذي تضمنه لسكانها.
- ✓ يدرك التلاميذ أن تقديم الخدمات الاجتماعية الاقتصادية من قبل الدولة يعني تطبيق الحقوق الاجتماعية لكل فرد في الدولة.
- ✓ يفرّق التلاميذ بين "المساعدات" و "الرفاه"، ويدركون أن دولة الرفاه لا تكتفي بمساعدة المحتاجين، بل تقدم أيضاً خدمات اجتماعية لجميع الأفراد في الدولة على أساس عام.
- ✓ يدرك التلاميذ أن التوجهات الاجتماعية – الاقتصادية: التوجه الليبرالي والتوجه الاشتراكي - الديمقراطي هي توجهات نظرية تقع على طرفي محور ولا توجد دولة يجري فيها تطبيق كامل لأحد هذه التوجهات.

¹ انظروا الوحدات التعليمية ذات الصلة في موقع المدنيات <http://citizenship.cet.ac.il> - אזרחות. التفاصيل المعروضة في الموقع تكمل وتحديث ما ورد في الكتاب التعليمي "أن نكون مواطنين في دولة إسرائيل" وفي الكتاب التعليمي "مدنيات للبروت" في موضوع التوجهات الاجتماعية الاقتصادية وفي موضوع الحقوق الاجتماعية.

משרד החינוך – وزارة التربية والتعليم
המזכירות הפדגוגית – السكرتارية التربوية
הפיקוח על הוראת האזרחות – التفتيش على تعليم المدنيات

✓ يفرّق التلاميذ بين السياسة التي تطبقها الدولة عملياً، والتي تكون دائماً معقدة، والتوجهات النظرية ويدركون أنه لا توجد "دولة ليبرالية" أو "دولة اشتراكية – ديمقراطية" بشكل قاطع.

مفاهيم جوهرية – رئيسية: دولة رفاه، مساعدات، رفاه، "شبكة أمان"

أهداف تربوية في مجال المهارات:

- ✓ التفريق بين الاستمرارية والانقطاع
- ✓ التفريق بين وجهات النظر والمواقف النظرية الواضحة والحادة وبين الواقع المركب الذي يعتبر نتيجة سياسة على أرض الواقع.

ب. المضامين الرئيسية للتدريس:

معرفة مسبقة مطلوبة لفهم الموضوع: توجهات اقتصادية – اجتماعية والحقوق الاجتماعية.

دولة الرفاه 2

تحدثنا في الفصل الذي يتناول التوجهات الاجتماعية – الاقتصادية في الديمقراطية عن وجود توجهين رئيسيين: التوجه الليبرالي والتوجه الاشتراكي – الديمقراطي.

وجهات النظر المختلفة بالنسبة لدور الدولة الديمقراطية في المجال الاجتماعي – الاقتصادي، التي تنبثق عن التوتر الموجود في هذا المجال بين قيم الحرية والمساواة التي هي قيم أساسية في الديمقراطية، تؤثر على سياساتها الاجتماعية – الاقتصادية في الدول المختلفة وعلى نشاطها في هذه المجالات. لكن، لا توجد هناك دولة ديمقراطية تطبق بشكل عملي أحد التوجهين الليبرالي أو الاشتراكي – الديمقراطي بحذافيره.

من المتعارف عليه القول إن الدول الديمقراطية المتطورة هي دول رفاه؛ أي أنها دول تطبق اقتصاد السوق لكنها ترى أن من واجبها الحرص على وجود خدمات اجتماعية تضمن تطبيق حقوق اجتماعية واقتصادية في مجالات التربية والتعليم والصحة والرفاه.

تختلف الدول الديمقراطية عن بعضها في مدى الخدمات التي تقدمها ومستواها. ينبع هذا الاختلاف، من ضمن أمور أخرى، من وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية التي ترشد الدولة والسلطة فيها خلال فترة معينة.

مهم جداً التفريق بين وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية وهي النظرية التي ترشد واضعي السياسات، وبين السياسة الاجتماعية – الاقتصادية التي تكون طريقة العمل المطبقة فعلياً.

دولة الرفاه هي الدولة التي تطبق سياسة رفاه اقتصادية – اجتماعية، أي أنها دولة توفر الخدمات الاجتماعية، بدرجة أو بأخرى، لجميع الأفراد الذين يعيشون فيها.

دولة الرفاه الديمقراطية بإمكانها أن تتبنى كنقطة انطلاق وجهة النظر الليبرالية أو وجهة النظر الاشتراكية الديمقراطية.

تنطلق دول الرفاه التي تتبنى وجهة النظر الليبرالية من فرضية أن الفرد مسؤول عن تقدمه الاقتصادي والاجتماعي. هذا التقدم يتحقق ما دامت السوق تدير أموراً بشكل مستقل من خلال وجود منافسة بين الأفراد. مع ذلك تدرك الدولة أن اقتصاد السوق وحده لا يكفي، وأن عليها توفير خدمات اجتماعية أساسية إلى جانب اقتصاد السوق.

2 إضافة إلى الكتاب التعليمي

משרד החינוך - وزارة التربية والتعليم
המזכירות הפדגוגית - السكرتارية التربوية
הפיקוח על הוראת האזרחות - التفتيش على تعليم المدنيات

דولة الرفاه التي تعمل بناء على وجهة النظر الاشتراكية - الديمقراطية، تنطلق من فرضية أن للمجتمع مسؤولية تجاه الفرد، لذلك من واجبه أن تهتم بأموره الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تشجيع التضامن الاجتماعي؛ لكن الدولة تدك أنه إلى جانب مشاركتها في هذه المجالات، يجب اتباع سياسة اقتصاد السوق.

الخطوات التي تتخذها دول الرفاه المختلفة موجودة على محور يربط بين وجهتي النظر المختلفتين: **وجهة النظر الليبرالية**- حسب وجهة النظر هذه الفرد مسؤول عن نفسه وعلى الدولة أن تمتنع بقدر الإمكان عن التدخل في شؤونه الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك الدولة التي تعمل حسب وجهة النظر هذه، تقدم فقط خدمات اجتماعية أساسية. في المقابل، وجهة النظر **الاشتراكية - الديمقراطية** التي تعتبر تدخل الدولة جزءاً لا يتجزأ من مسؤولية الدولة عن الفرد، من قدرتها وواجبها أن تضمن لكل فرد القاعدة الاقتصادية - الاجتماعية التي تضمن له تحقيقاً جوهرياً لحقوقه وحرية. الدولة التي تعمل من منطلق وجهة النظر هذه تقدم خدمات اجتماعية - اقتصادية عديدة ومتنوعة.

في كثير من الحالات هنالك فجوة بين وجهات النظر الأساسية التي تتبناها الدولة؛ كما ينص عليها دستورها والقواعد الأساسية التي نشأت حسبها؛ أو العادات التي ترسخت على مدى سنوات وجودها، وبين الخطوات التي تتخذها والتي تشتق من سياسة السلطة في فترة معينة. سياسة تتأثر بالوضع الاقتصادي للدولة في نقطة زمنية معينة ومن وجهة النظر التي يشترك الحل منها لهذا الوضع.

على سبيل المثال في حال وجود نسبة بطالة عالية هل يتعين على الدولة محاربة البطالة من خلال وقف دفع مخصصات البطالة/ ضمان الدخل لمن لا يعملون، أم أن الحل يكمن في إنشاء المزيد من أماكن العمل من قبل الدولة، لكي تتيح هذه الأماكن للعاطلين عن العمل الانخراط في سوق العمل؟³

في جميع الدول الديمقراطية يطبق اليوم اقتصاد السوق (بدرجة أو بأخرى من التدخل من جانب الحكومة) وهنالك منافسة في المجال الاقتصادي الاجتماعي. جميع الدول توفر على الأقل شبكة أمان تضمن لكل فرد لا ينجح، لأسباب مختلفة في توفير مستوى معيشة أساسي⁴ بقواه الذاتية. تقدم المساعدات للمحتاجين.⁵ الرفاه هو ضمان مستوية معيشة مقبول ولائق، ويكون أعلى من مستوى المعيشة الأساسي الضروري للوجود الأساسي للإنسان. لذلك تقوم دولة الرفاه أيضاً بالإضافة إلى توفير الدعم بتوفير خدمات اجتماعية - اقتصادية لجميع السكان.⁶ حجم هذه الخدمات ومستواها يتم تحديدهما حسب نقطة انطلاق الدولة. وجهة نظر اجتماعية ديمقراطية أو ليبرالية. أي أنه حسب ما يتناسب مع وجهة نظر الدولة ونظام الحكم الذي يسودها بالنسبة لظروف الحياة المعقولة واللائقة.

إذن ما هي دولة الرفاه؟⁷

هنالك أنواع مختلفة من دول الرفاه ومن الصعب الحديث عن نموذج واحد يعرف بشكل واضح هذا المصطلح. بالإضافة إلى ذلك، مرّ أداء دولة الرفاه بتقلبات على مر السنين. تتعلق مظاهر دولة الرفاه المختلفة بدرجة كبيرة بالوضع الاجتماعي - الاقتصادي على الصعيد القطري وعلى الصعيد العالمي.

³ مثال حي على ذلك نجده في الصراع الأيديولوجي في الولايات المتحدة حول التأمين الصحي الذي أراد الرئيس أوباما فرضه - روابط تصف **المظاهرة الكبيرة ضد الإصلاح في واشنطن** وكذلك تصريحات رئيس الكونغرس في نهاية انتخابات الكونغرس التي جرت في الثاني من تشرين الثاني 2010 **حصلنا على تفويض بالغاء قانون التأمين الصحي**

⁴ شبكة الأمان أيضاً تختلف في حجمها ومداهها من دولة إلى أخرى، وتتعلق بوجهة النظر التي تتبعها. لكن بغض النظر عن مداها ومستواها، نحن بصدد مساعدات للمحتاجين فقط وذلك للمحافظة على حد أدنى من الحياة الكريمة. تم تقديم التماس لمحكمة العدل العليا في هذه القضية من قبل أشخاص تضرروا من تقليص مخصصات ضمان الدخل، انضمت إلى هذا الالتماس بعض المنظمات الاجتماعية. فيما يلي رابط تجدون فيه تركيز لجميع الأحداث والتحليلات بالنسبة لهذا الالتماس.

⁵ تقدم المساعدة للرد المحتاج وتتعلق بفحص، فقط من يتجاوزه يستحق الحصول على المساعدة، يشمل هذا الفحص: التحقق من المداخل للحصول على ضمان الدخل، فحص الأهلية للحصول على مساعدة ترميضية وغير ذلك. الرفاه هو خدمة عامة وشاملة للجميع ولا علاقة لها بالعوز والحاجة.

⁶ د. عنات متور تسمي ذلك **"ترامبولينا/ منصة قفز"** - كمنصة قفز اقتصادية - اجتماعية للجميع، خلافاً لشبكة الأمان وهي حماية أساسية جداً مضمونة للمحتاجين.

⁷ جوني غال، دولة رفاه (انظروا المادة المرفقة).

משרד החינוך - وزارة التربية والتعليم
המזכירות הפדגוגית - السكرتارية التربوية
הפיקוח על הוראת האזרחות - التفتيش على تعليم المدنيات

عمومًا "دولة الرفاه هي دولة ديمقراطية⁸، متطورة، تطبق سياسة السوق وتوفر كجزء لا يتجزأ من التزاماتها تجاه مواطنيها، احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. يتم توفير هذه الاحتياجات من خلال ضمان التأمينات الاجتماعية للسكان، من خلال توفير حد أدنى من الدخل، التغذية، العلاج الطبي، التربية والتعليم، السكن، التشغيل وخدمات الرفاه الشخصية لجميع مواطنيها وكل ذلك من خلال الطموح لتقليص الفجوات الاجتماعية بأكبر درجة ممكنة. تعريف مستوى الأمان الاجتماعي ليس متجانسًا، وكل دولة تحدد لنفسها المستوى المناسب لوجهة نظرها ولوضعها الاقتصادي في فترة زمنية محددة.

نستطيع الإشارة إلى عدد من المميزات الضرورية المشتركة لجميع دول الرفاه.

أ. دولة صناعية، متطورة وغنية نسبيًا (لأنها تحتاج إلى موارد لتغطية تكاليف نظم الرفاه التي تطبقها وتفعّلها).

ب. دولة رأسمالية ذات اقتصاد متطور.

ج. دولة ذات نظام حكم ديمقراطي، يعترف بالحقوق المدنية (الأساسية)، وبالحقوق السياسية والاجتماعية لسكان الدولة. بالإضافة إلى الاعتراف بحقوق الفرد في الحصول على خدمات رفاه من الدولة كجزء لا يتجزأ من حقوقه الأساسية كأحد سكان الدولة.

للإجمال:

"دولة الرفاه" هي دولة ديمقراطية تطبق سياسية رفاه تدمج بين اقتصاد السوق وتقديم خدمات اجتماعية - اقتصادية لسكانها.

تتحرك هذه السياسة في حيز بين الرفاه الانتقائي الذي يعني تقديم المساعدة للمحتاجين، ما يشبه "شبكة الأمان" وبين الرفاه العام الذي يعني تقديم الخدمات الاجتماعية للجميع.

لا يوجد تجانس في حجم المساعدات (الرفاه الانتقائي) كما أنه لا يوجد تجانس في حجم الرفاه العام في الدول المختلفة، بل إنهما يتعلقان بوجهة النظر التي ترشد صانعي القرار وبقدرتهم الاقتصادية على تقديم هذه الخدمات.

مرشد المعلم

توجهات اجتماعية- اقتصادية

أ. أهداف التدريس

تحديث: أهداف التدريس- توجهات اجتماعية- اقتصادية

تحديث الأهداف الواردة في مرشد المعلم

- ✓ يتعرف التلاميذ على وجهتي النظر اللتين يمكن للدولة الديمقراطية أن تتصرف حسبها في مجال السياسة الاقتصادية - الاجتماعية: "التوجه الليبرالي" الذي يؤكد على قيمة الحرية، والتوجه "الاشتراكي - الديمقراطي" الذي يؤكد على قيمة المساواة.
- ✓ يدرك التلاميذ أن الاختلاف بين هذين التوجهين ينبع من الأهمية التي يوليها كل منهما للحرية والمساواة في المجال الاقتصادي الاجتماعي.
- ✓ يدرك التلاميذ وجود معانٍ مختلفة لقيمة المساواة بالمفهوم الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

8. انتبهوا: في الدول غير الديمقراطية أيضًا توجد أشكال مختلفة من منظومات الرفاه، لكن الخطاب الأكاديمي ينسب اللقب " دولة رفاه" للدول الديمقراطية فقط، من منطلق أننا بصدد سياسة نابعة من وجهة نظر توضع الإنسان وحقوقه في المركز (أي أنها ديمقراطية) ونشاطات الرفاه التي تقدمها هي نشاطات تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتحقيقها (الخدمات الاجتماعية كداعمة لتحقيق الحقوق الأساسية للإنسان والحقوق السياسية للمواطن في الدولة الديمقراطية)

משרד החינוך - وزارة التربية والتعليم
המזכירות הפדגוגית - السكرتارية التربوية
הפיקוח על הוראת האזרחות - التفتيش على تعليم المدنيات

- ✓ يدرك التلاميذ التوتر الموجود بين "الحرية" و "المساواة" كما يعكس في التوجه الليبرالي وفي التوجه الاشتراكي - الديمقراطي.
- ✓ يتعرف التلاميذ على المؤلف والمختلف في الوجه الليبرالي والتوجه الاشتراكي- الديمقراطي في المجالين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي.
- ✓ يتعرف التلاميذ على مصطلح "تكافؤ الفرص الاجتماعي - الاقتصادي" ويدركون الفرق بين التوجهين بالنسبة لهذا المصطلح.
- ✓ يفرّق التلاميذ بين وجهات النظر الاقتصادية الاجتماعية (المفهوم الأساسي) وبين انعكاساتها العملية: السياسة المنبثقة عنها وتأثيرها على الواقع.

مصطلحات جوهرية:

توجه (وجهة نظر)، اشتراكي - ديمقراطي، توجه (وجهة نظر) ليبرالية، قيمة الحرية، قيمة المساواة، تكافؤ الفرص الاجتماعي- الاقتصادي.

ب. مضامين أساسية للتدريس:

توجهات اجتماعية اقتصادية في الديمقراطية

الدولة الديمقراطية هي تطبيق للفكرة الديمقراطية بموجبها ينشئ البشر لأنفسهم إطارًا سياسيًا يتيح لكل فرد تحقيق حقوقه وحرية أفضل وأكمل طريقة ممكنة. في إطار هذا الدور يتعين على الدولة الديمقراطية أن تعمل على تحقيق قيمتي الحرية والمساواة على حد سواء: على الدولة أن تهتم **بالفرد** وأن تضمن **حريات** و**حقوق كل فرد وفرد فيها** وبذلك تتيح تطبيق **قيمة الحرية**⁹. بالإضافة إلى ذلك على الدولة أن تضمن سلامة وجودة حياة **جميع الأفراد** الذين يكونون المجتمع فيها وبذلك تتيح تطبيق **قيمة المساواة**¹⁰. في المجال القانوني - القضائي وفي المجال السياسي - قيمتا الحرية والمساواة **تكملان** بعضهما البعض. عندما نفحص معاني الحرية والمساواة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي نكتشف وجود **تصادم** معين بين هاتين القيمتين. يؤثر هذا التصادم على طرق تطبيق هذه القيم في الدول الديمقراطية المختلفة.

معاني الحرية والمساواة في المجال الاجتماعي- الاقتصادي

الحرية الاقتصادية - الاجتماعية هي حرية الفرد في القيام بكل ما هو صحيح بالنسبة له لكي يحسن وضعه الاقتصادي ومكانته الاجتماعية دون قيد أو تدخل في شؤونه. بناء على ذلك، الدولة بإمكانها أن **تتدخل** في شؤونه الاقتصادية الاجتماعية بدرجة قليلة جدًا و**فقط** حينما يكن التدخل ضروريًا لأداء الإطار السياسي (جباية ضرائب، لأغراض الأمن مثلًا) وللوجود الأساسي للفرد. **المساواة الاقتصادية الاجتماعية**¹¹ تعني أن لكل إنسان توجد فرصة مساوية لفرصة الآخر ليتقدم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ أي أن لكل شخص الحق في الاستفادة من **تكافؤ الفرص** في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. المفهوم الأساسي بالنسبة للدولة هو أن عليها التدخل لضمان هذه المساواة بين مواطنيها.

السؤال الذي يطرح هنا هو كيف نضمن ذلك؟

⁹ قيمة الحرية - الإنسان، كل إنسان، ولد حرًا وهذا يعني انه قادر على ادارة حياته كما يشاء، اتخاذ القرارات، الاختيار والتصرف حسب احتياجاته ورغباته.

¹⁰ المساواة - جميع البشر متساوين في قيمتهم وحقوقهم

¹¹ ليس المقصود المساواة التامة التي تنعكس في وجهة النظر الاشتراكية، بل المقصود هو تكافؤ الفرص في المجال الاجتماعي - الاقتصادي.

משרד החינוך - وزارة التربية والتعليم
המזכירות הפדגוגית - السكرتارية التربوية
הפיקוח על הוראת האזרחות - التفتيش على تعليم المدنيات

هل بمجرد الحد من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد والامتناع عن فرض قيود معينة، يمكن ضمان تكافؤ الفرص؟ أم أنه بالعكس: لضمان تكافؤ الفرص الحقيقي على الدولة أن تحرص بشكل فعلي على أن تتوفر لكل فرد فرصة مساوية لفرصة الآخر للنجاح في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، أي أن تتدخل الدولة بدرجة كبيرة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي.

كيف يجب أن تتصرف الدولة الديمقراطية التي تهدف إلى إتاحة الفرصة لكل فرد لتحقيق حقوقه وحرية؟ يعتبر هذا السؤال الخلفية لتطور توجهات اجتماعية - اقتصادية في الديمقراطية.

سنتناول توجهين رئيسيين: **التوجه الليبرالي والتوجه الاشتراكي - الديمقراطي**

يقبل هذان التوجهان الفكرة الديمقراطية أي: مبدأ حكم الشعب الذي بموجبه يكون الشعب (جميع المواطنين) هم أصحاب السيادة، كذلك يقبلان المبدأ الذي يلزم بحماية حقوق الإنسان والمواطن لجميع الأفراد. الفكرة التي تنص على أن أحد الأدوار التي تؤديها الدولة هو الحرص على أن يستطيع كل فرد تحقيق حقوقه واستنفاد قدراته على أفضل وجه.

هنالك خلاف بين التوجهين بالنسبة للسؤال: كيف يتم تحقيق ذلك؟ كيف يتعين على الدولة الديمقراطية أن تجسّر بين قيمتي الحرية والمساواة اللتان تتصادمان بينهما في المجال الاقتصادي - الاجتماعي؟

التوجه الليبرالي

يعتمد هذا التوجه على وجهة النظر التي تضع الإنسان وحرية في المركز وتؤكد على قيمة الحرية في جميع مجالات الحياة بما في ذلك الحرية الاقتصادية. يفترض هذا التوجه أن حرية الإنسان يجب أن تتحقق في جميع مجالات الحياة. معنى هذه الحرية هو أن الإنسان مسؤول عن نفسه في جميع الأمور بما في ذلك المجال الاقتصادي.

حسب هذا التوجه على الدولة أن تحرص على المساواة السياسية والمساواة أمام القانون (المساواة القضائية) التي تحظر التمييز بأنواعه (بما في ذلك في المجال الاقتصادي - الاجتماعي)، لكن عليها الامتناع قدر المستطاع عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للفرد. ولذلك لا يفترض بها أن تبادر إلى خطوات تضمن تكافؤ الفرص الاجتماعي - الاقتصادي. على الأغلب يكتفي هذا التوجه بالمساواة الرسمية - أي ضمان تعامل متساوٍ مع جميع الأفراد. يجب أن يكون تدخل الدولة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي بأقل درجة ممكنة، و فقط في الحالات التي يكون فيها مس بكرامة الإنسان وبمعيشته ووجوده الأساسي، وفي الحالات الضرورية لوجود الإطار السياسي (جباية الضرائب هي تدخل، وهي أمر اقتصادي متفق عليه في جميع الدول لان هذه الخطوة ضرورية لضمان احتياجات الأمن الشخصي وسلامة الجمهور).

يشجع التوجه الليبرالي اقتصاد السوق، المبادرات الشخصية والمنافسة الاقتصادية والاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع. بحسب هذا التوجه إذا نال كل فرد الحرية الاقتصادية لاستنفاد القدرات الكامنة فيه، فإن هذا سيعود بالخير عليه وعلى المجتمع المحيط به.

حسب هذا التوجه لكل فرد توجد فرصة مساوية لفرصة الآخر، أي المشاركة في المنافسة الاقتصادية - الاجتماعية بناء على حقيقة أن الدولة بالكاد تفرص قيودًا وتقريبًا لا تتدخل في شؤون الفرد في هذا المجال. يدعي معارضو هذا التوجه أنه يتجاهل وجود قاعدة اقتصادية - اجتماعية لكل فرد وأنه يستطيع الانطلاق منها والتقدم بقواه الذاتية. هنالك من تنقصهم الأدوات الأساسية جدًا - المال، الممتلكات، التعليم - الضرورية للتقدم في السلم الاقتصادي الاجتماعي، أي أنه لا تتوفر لهم الحرية الحقيقية لتحقيق قدراتهم. تم عرض هذا الادعاء بصورة تمثيلية بواسطة التعبير "اليد الخفية" وذلك من قبل المفكر الاسكتلندي آدم سميث في كتابه "ثراء الشعوب" (1776). لقد كان الادعاء الرئيسي أنه إذا تم منح الحرية للناس لتحسين حياتهم فهذا سيكون بمثابة أن الاقتصاد تحركه يد خفية، وهذه اليد الخفية هي التي ستؤدي إلى أن يخدم النشاط الفردي الذي يقوم به كل فرد، دون قصد منه، المصلحة العامة.

التوجه الاشتراكي - الديمقراطي

משרד החינוך - وزارة التربية والتعليم
המזכירות הפדגוגית - السكرتارية التربوية
הפיקוח על הוראת האזרחות - التفتيش على تعليم المدنيات

يعتمد هذا التوجه على وجهة النظر التي تفترض أن المجتمع مسؤول عن جميع أفراده. كما أنه يؤكد على قيمة المساواة. لا يكفي هذا التوجه بتوفير المساواة الرسمية - المساواة السياسية والمساواة أمام القانون- التي تحظر التمييز بأنواعه وتضمن معاملة متساوية مع الجميع، بل إنه يطالب الدول بالحرص الفعلي على تطبيق تكافؤ فرص اجتماعي واقتصادي للجميع، وبذلك تطبق الدولة قيمة المساواة بمعناها الجوهري.

يتنبى هذا التوجه التطبيق الكامل لقيمة الحرية في المجال السياسي، لكنه يؤمن أن من واجب الدولة أن تتدخل في الشؤون الاجتماعية - الاقتصادية لتوفير تكافؤ فرص اقتصادي - اجتماعي حقيقي لجميع الأفراد. يعني هذا التدخل فرض قيود معينة على الحرية الاقتصادية للفرد، لكن هذا التدخل ضروري لتحقيق الهدف وهو تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. يؤمن هذا التوجه بأنه كلما كان المجتمع أفضل ومتساو أكثر، سيكون الوضع أفضل بالنسبة للأفراد وسيتمكن المزيد من أفراد المجتمع من تحقيق حرياتهم واستغلال القدرات الكامنة فيهم. الفرضيه هي أن تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ضمان تكافؤ الفرص الاجتماعي والاقتصادي يساهم في تحقيق المساواة السياسية (الإنسان الجائع وغير المتعلم يميل إلى اللامبالاة في المجال السياسي).

ينعكس تدخل الدولة في خطوات مثل: فرض الضرائب المتدرج والذي يزيد من حصة الطبقات القوية في العبء الضريبي، مساعدة الطبقات الضعيفة من خلال دفع مخصصات (مخصصات التأمين الوطني ومخصصات البطالة)، إنشاء أماكن عمل وما شابه.

يعتبر معارضو هذا التوجه تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية - الاجتماعية للفرد قيوداً كبيراً على حرية الفرد ومس كبير بحقوق أساسية مثل حق التملك.

الفرق الرئيسي بين التوجهين هو النظرة إلى دور الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي - الاجتماعي؛ إلى أي مدى على الدولة أن تتدخل، إذا كان من المفروض أن تتدخل، في ضمان تكافؤ الفرص الاجتماعي - الاقتصادي للجميع.

تعتبر درجة التدخل اللائقة من جانب الدول عن وجهة نظرها بالنسبة لكل توجه فيما يخص مسؤولية الدولة عن توفير خدمات اجتماعية تضمن للأفراد تحقيق حقوقهم الاجتماعية¹².

يرتبط هذا الفرق بنظرة كل من التوجهين تجاه قيمتي الحرية والمساواة: بالنسبة لقيمة المساواة، يكفي التوجه الليبرالي بالمساواة الرسمية التي تعني ضمان معاملة متساوية للجميع: الحرص على المساواة السياسية والقضائية (أمام القانون) التي تحظر التمييز بأنواعه. حسب هذا التوجه ليس من واجب الدولة أن تتدخل لتحقيق المساواة الاقتصادية. إن الحرية الاقتصادية وامتناع الدولة قدر الإمكان عن التدخل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية هي التي تمنح، على ما يبدو، تكافؤ فرص اجتماعي - اقتصادي للجميع.

في المقابل التوجه الاشتراكي - الديمقراطي يريد ضمان المساواة الجوهرية، أي الحرص على أن يتواجد كل فرد في المكان الذي يستطيع فيه استغلال النظرة المتساوية والاستفادة منها.

حسب هذا التوجه دور الدولة هو ضمان أن يتحقق بالفعل تكافؤ الفرص الاجتماعي - اقتصادي. لذلك يتعين على الدولة أن تتدخل في مجالات المجتمع والاقتصاد لكي تدفع الجميع للوصول إلى قاعدة اقتصادية - اجتماعية متساوية، يستطيعون الانطلاق منها والنهوض.

بالنسبة لقيمة الحرية، يتبنى التوجه الليبرالي الحرية في جميع مجالات الحيات بما في ذلك المجال الاقتصادي - الاجتماعي. كذلك يؤكد هذا التوجه على الحرية الاقتصادية للفرد ولذلك نجد أنه يمتنع عن التدخل (ما عدا في الحالات المتطرفة المنوطة باحتياجات وجودية). يشجع هذا التوجه المبادرة الشخصية والمنافسة بين الأفراد في المجال الاقتصادي - اجتماعي، مع المحافظة على اقتصاد السوق حرّاً قدر الإمكان من تدخل الدولة. أما التوجه الاشتراكي - الديمقراطي فيتبنى هو الآخر الحرية في مختلف مجالات الحياة لكنه على استعداد لفرض قيود بدرجة معينة على حرية الفرد في المجال الاقتصادي - الاجتماعي، وذلك لضمان تقليص الفجوات في هذه المجالات.

12 انظروا فصل الحقوق الاجتماعية

للإجمال:

ينطلق التوجهان من الاعتراف باستقلالية الإنسان وبحق كل فرد في تحقيق حرياته. يعترف التوجهان بقيمة المساواة وبحق كل فرد في الحصول على معاملة مساوية للمعاملة مع الآخرين. يختلف التوجهان عن بعضهما من حيث درجة التدخل والمشاركة التي تنبثق من مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تتبناها الدولة لضمان المساواة. يتبنى التوجه الليبرالي الحرية في المجال الاقتصادي، يكتفي بضمان المساواة القضائية (في نظر القانون - حظر التمييز بأنواعه) والمساواة السياسية، والمنافسة التي يستطيع الجميع المشاركة فيها في المجال الاقتصادي الاجتماعي، في حين أن التوجه الاشتراكي الديمقراطي يطالب الدولة بالتدخل لضمان تكافؤ الفرص الاجتماعي – اقتصادي، هذا المس الجزئي بالحرية الاقتصادية لكل فرد، يهدف إلى ضمان أن يستطيع جميع الأفراد المشاركة في المنافسة (ضمان قاعدة اجتماعية – اقتصادية متساوية للجميع).

في الواقع الحالي يقع هذان التوجهان على طرفي محور والدول الديمقراطية المختلفة تتحرك على هذا المحور وتختلف الواحدة عن الأخرى في مدى تركيزها على قيم مختلفة في الساسة الاجتماعية – الاقتصادية التي تتبعها في فترات مختلفة وفي قضايا مختلفة.

مرشد المعلم

حقوق اجتماعية

أ. أهداف التدريس

تحديث أهداف تدريس الحقوق الاجتماعية

تحديث للأهداف الواردة في مرشد المعلم والمنهج التعليمي

- ✓ يتعرف التلاميذ على الحقوق الاجتماعية.
- ✓ يدرك التلاميذ أن الحقوق الاجتماعية تمنحها الدولة للفرد (خلافاً للحقوق الأساسية للإنسان وهي حقوق طبيعية للإنسان حيث كان، والدولة لا تمنحها لكنها ملزمة بحمايتها وتطبيقها).
- ✓ يدرك التلاميذ أن الحقوق الاجتماعية تمنحها الدولة للأفراد لضمان مستوى معيشة مقبول ولائق.
- ✓ يدرك التلاميذ أن كل دولة ديمقراطية تمنح حقوقاً اجتماعية، وأن الاختلاف بين الدول ينعكس في حجم الحقوق ومستواها.
- ✓ يدرك التلاميذ أن مدى منح الحقوق ومستواها مشتق من الطريقة التي تعرف حسبها الدولة ما هو "مستوى المعيشة المقبول واللائق".
- ✓ يدرك التلاميذ أن "مستوى المعيشة المقبول واللائق" ينبع من وجهة النظر الاجتماعية - الاقتصادية التي تتبناها السلطة في الدولة في نقطة زمنية محددة: ليبرالية أو اشتراكية – ديمقراطية.
- ✓ يبحث التلاميذ ويبلورون موقفاً من قضية "ما الذي يجب أن يشمل مستوى معيشة لائق".
- ✓ يقارن التلاميذ بين مكانة الحقوق الاجتماعية في إسرائيل ومكانتها في دول ديمقراطية أخرى.

مصطلحات جوهرية - رئيسية: حقوق اجتماعية، مستوى معيشة مقبول ولائق

**ب مضامين أساسية للتدريس:
حقوق اجتماعية 13**

الحقوق الاجتماعية هي حقوق تمنحها الدولة للفرد. هدف هذه الحقوق هو ضمان وجود مستوى معيشة إنساني ومقبول لجميع الأفراد في الدولة. عمومًا الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة يفترض أن تصل إلى كل شخص يعيش داخل الدولة 14 - أي كل من يدير حياته في دولة دون علاقة بمكانته الاجتماعية. 15 تتعلق **الحقوق الاجتماعية** بالخدمات الاجتماعية التي تمنحها الدولة للذين يعيشون فيها: خدمات تربية والتعليم، خدمات في مجال الصحة وخدمات في مجال الرفاه. **في مجال التربية والتعليم: الحق في التعليم الذي يعني الحق في الحصول على التعليم** لاكتساب المعرفة والمهارات التي تتيح لكل طفل سد احتياجاته في المستقبل وأن يكون مواطنًا مستقلًا. **في مجال الصحة: الحق في تلقي العلاج الطبي**، الذي يعني الحق في الحياة بجسم سليم وكامل والحصول من الدولة على خدمات صحية وعلاج طبي عند الحاجة. **في مجال الرفاه:**

الحق في مستوى معيشة، الحق في الحياة بمستوى معيشة مقبول يتيح للإنسان حياة تمكنه من التصرف كإنسان حر قادر على التفكير واتخاذ قرارات عقلانية. **الحق في المسكن:** ويعني الحق في مأوى وظروف سكن لائقة. **حقوق العمل وشروط التشغيل**، ويعني حق الإنسان العامل في ظروف تشغيل لائقة: ضمان أجر الحد الأدنى، تحديد ساعات العمل والراحة، التعويض عن ساعات العمل في ورديات الليل، دفع بدل إجازة، دفع مقابل ساعات إضافية، الحق في تشكيل نقابة مهنية والعضوية فيها، الحق في الإضراب وما شابه.

التزام الدولة الديمقراطية بتطبيق الحقوق الاجتماعية

هل حقيقة أن الدولة تتيح تطبيق **الحقوق الأساسية** (حقوق الإنسان الأساسية) و**الحقوق السياسية**، تكفي لكي يستطيع كل فرد تحقيق الحرية والنهوض بشؤونه؟ هل يستطيع كل فرد الاستفادة من التحقيق الكامل لحقوقه الأساسية دون التربية والتعليم، الصحة وظروف معيشة مقبولة؟ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10.12.1948)¹⁶ نجد تطرقًا لحقوق أخرى، حقوق تستطيع الدولة منحها وتهدف إلى ضمان وجود مستوى معيشة إنساني ومعقول لجميع الأفراد الذين يعيشون في الدولة. هذه الحقوق هي **الحقوق الاجتماعية**. في ميثاق الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية ترد بالتفصيل الحقوق المختلفة مع التركيز على حق كل إنسان في "مستوى معيشة لائق" له ولعائلته بما في ذلك الغذاء واللباس والسكن إضافة إلى الحق في التحسين الدائم لهذه الظروف¹⁷.

13 تكملة وتحديث لما ورد في الكتاب التعليمي

14 ميثاق الحقوق العامة، الاجتماعية والثقافية البند 2(2)

15 مقيم في إسرائيل: كل شخص مركز حياته في إسرائيل. مثلًا مكان سكن ثابت، مكان مكوث العائلة، مكان تعليم الأطفال، مكان العمل الأساسي، مكان الدراسة. كل من يطالب بالإقامة عليه إيجابًا

16. الكتاب التعليمي "أن نكون مواطنين في إسرائيل" ص 164-169

17. ميثاق الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية البند 11 (1)

משרד החינוך – وزارة التربية والتعليم
המזכירות הפדגוגית – السكرتارية التربوية
הפיקוח על הוראת האזרחות – التفتيش على تعليم المدنيات

جميع الدول الديمقراطية المتطورة اليوم تدرك ضرورة هذه الحقوق وتعترف بمسؤولية الدولة عن توفير خدمات اجتماعية لسكانها، أي أنها تنتهج سياسة رفاة تضمن تطبيق الحقوق الاجتماعية، لكن لا يوجد تجانس بين الدول الديمقراطية من حيث مستوى الحقوق الممنوحة ومداهها. عندما نقول إن الحقوق الاجتماعية هي حقوق يتم منحها، فنحن نقصد أن هذه الحقوق التي لا تتحقق من ذاتها¹⁸، أي أنها حقوق يجب على الدولة والحكومة أن تبادران إلى اتخاذ خطوات معينة لتوفير الخدمات في المجال الاجتماعي الاقتصادي.

كما ذكرنا أعلاه، كل دولة ديمقراطية، تعرف على أنها دولة رفاة، تعترف بمسؤوليتها عن ضمان حقوق اجتماعية للأفراد فيها.

ينبع الاختلاف بين الدول من قدراتها الاقتصادية التي تؤثر على مد الحقوق ومستوى الخدمات الاجتماعية التي تستطيع ضمانها لسكانها، وكذلك من وجهة النظر الاقتصادية – الاجتماعية التي تتبعها والتي تنبثق عنها درجة المشاركة والتدخل من جانب الدولة في الشؤون الاقتصادية الاجتماعية للأفراد¹⁹. التوجه الذي تتبعه الدولة يؤثر كذلك على تعريف "مستوى معيشة معقول ولائق".

يدور الجدل، عملياً، حول قضية الظروف المناسبة التي يجب على الإطار السياسي، الذي كونه الأفراد، توفيرها لكي يستطيع كل فرد تحقيق حقوقه بأفضل صورة، وتحقيق ذاته أيضاً. ما هو مستوى المعيشة المطلوب لكي يستطيع الفرد تحقيق حقوقه الأساسية؟ أي، ما هو مستوى المعيشة الضروري الذي على الدولة الديمقراطية أن تلنزم به لكي تحقق الأهداف التي أقيمت من أجلها؟.

كلما تدخلت الدولة أكثر في المجال الاقتصادي – الاجتماعي، تمنح بذلك خدمات أوسع تمكن جميع الأفراد في المجتمع من الوصول إلى مستوى معيشة معقول ولائق وبذلك تساعد في تقليص الفجوات الاجتماعية الاقتصادية فيها. على العكس من ذلك كلما امتنعت الدولة عن التدخل في المجال الاقتصادي الاجتماعي، تنقلص الخدمات التي تقدمها ويستفيد الأفراد من عدد قليل من الحقوق الاجتماعية²⁰.

نجد بين الحقوق الاجتماعية حقوقاً مثل: الحق في التربية والتعليم الذي توفره كل الدول الديمقراطية. هذه الحقوق على الرغم من تعلقها المبدئي بالدولة، إلا أنها تعتبر من الحقوق المتعارف عليها في الوقت الراهن كحقوق مساوية للحقوق الأساسية، حيث إن غياب هذه الحقوق يمس بشكل مباشر وفوري بقدرة الفرد على تحقيق حقوقه الأساسية، الحقوق الطبيعية له كإنسان حرّ.

على سبيل المثال، تدرك جميع الدول الديمقراطية أن التعليم هو شرط أساسي لقدرة الإنسان على تحقيق حرياته بالشكل اللائق – وعلى رأسها الحق في حرية التعبير والحق في حرية المعلومات. على الرغم من ذلك، هنالك اختلاف بين الدول بالنسبة لمدى التربية والتعليم الموجودين في مسؤولية الدولة: ما هو عدد سنوات التعليم الذي تستطيع الدولة توفيره لسكانها أو أنها مستعدة لتوفيره.

في مقابل هذا السؤال: هل من واجب الدولة إنشاء أماكن عمل وضمن ظروف تشغيل لائقة لكي تمكن كل فرد من تحقيق حقه في حرية العمل والاحترام وعدم الإهانة؟

لا توجد إجابة متفق عليها عن هذا السؤال، تنطرق جميع الدول في تشريعاتها إلى موضوع التشغيل²¹، لكنها لم تحدد في دساتيرها التزام الدولة بالتشغيل، أي أنه لا تضمن تطبيق حق كل إنسان في العمل²².

18 العلاج الطبي على سبيل المثال هو خدمة يتم شراؤها. إذا كانت الدولة لا تضمنه كجزء من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لسكانها، يتعين حينها على الفرد أن يشتري هذه الخدمة من حساباته الخاص. العلاج الطبي لا يتم من ذاته.

19 انظر الفصل "دولة رفاة".

20 توسّع في هذا الموضوع تجدونه في ورقة المواقف ["كمنيات חברתיות בחוקה ומדיניות כלכלית"](#) / آفي بن ياسات وموني دهان، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، آذار 2004

21 الالتزام الذي يعكس في [ميثاق الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية](#) – البند 6 (1) "دول شريكة في هذا الميثاق تعترف بالحق في العمل، والذي يشمل حق كل إنسان في الحصول على فرصة لتقاضي اجر في العمل الذي اختاره يعايش منه، أو أن يحصل عليه بشكل حر، تتعهد الدول باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان هذا الحق".

22 إيطاليا هي إحدى الدول القليلة التي يتضمن دستورها هذا الحق "فرلمنت" 1998 العدد 21، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.